

المحاضرة رقم 08 البنوك التجارية + المحاضرة رقم 09 إنشاء نقود الودائع

والمضاعف النقدي

المحاضرة رقم (08) البنوك التجارية: تعريفها، خصائصها ووظائفها

1- مفهوم البنوك التجارية:

يقصد بالبنوك التجارية: مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع وتدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وكذا خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.

البنوك التجارية هي المؤسسة التي تمارس عمليات الإقراض والاقتراض إذ يحصل البنك على أموال العملاء ويتعهد بتسديد مبالغها كما يقدم لهم القروض.

المؤسسات المالية النقدية أو البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع، إن وصف هذه المؤسسات المالية بالنقدية لا يعني انها الوحيدة دون غيرها التي تتعامل بالنقود ولكن يعني ذلك أن هذه المؤسسات هي الوحيدة المؤهلة لإنشاء نوع من النقود الذي أشرنا إليه أعلاه، وتسمى المؤسسات المالية النقدية أيضا البنوك التجارية أو بنوك الودائع.

2- السمات الأساسية للبنوك التجارية : تتمثل هذه السمات في الربحية، الأمان، السيولة:

الربحية: يسعى البنك التجاري إلى توجيه الإستثمار على المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الإلتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الإحتياطيات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك ولتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأس المال.

الأمان (الضمان) : من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في

عملية تمويل المشروعات فإنّ البنوك التجارية لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

السيولة: تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعين، كما أن جزء كبير من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين بسحب هذه الأموال .معنى ذلك أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي إلتزامات الديون قصيرة الأجل .ولا يقصد بالإحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل فإنه لن يتمكن من تحقيق أرباح وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الإستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر .

3- وظائف البنك التجاري : من الوظائف الكلاسيكية التي تقوم بها البنوك التجارية هي:

قبول الودائع على اختلاف أنواعها: وهي أقدم الوظائف وأكثرها بروزا لذلك تسمى بالبنوك الودائية، وهي تعني تلقي البنك نقودا ورقية، مقابل التزام البنك أمام أصحاب هذا المبلغ بردها إلى المودع بناء على طلبه، أي تعهد من البنك برد المبلغ إلى المودع في أي وقت يشاء، ووسيلة الدفع هنا هي الشيك.

منح الائتمان (الإقراض): وهي تعني تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحياتها وأمنها، وتكون هذه القروض مضمونة بضمانات خاصة عقارية ثابتة أو أصول متداولة كالأسهم والسندات، أو غير مضمونة بضمانات خاصة، مثل مدى الثقة والملاءة المالية، والسمعة الحسنة، والتجربة السابقة في التعامل.

أما الوظائف الحديثة للبنك التجاري تتمثل في:

- إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء، وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.

- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع السكنية.

- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها لصالح العملاء.

- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لصالح العملاء.
- إصدار خطابات الضمان.
- تحويل العملة إلى الخارج.
- إصدار الشيكات السياحية.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- شراء وبيع العملة الأجنبية.
- البنك الآلي.
- خدمة البطاقة الائتمانية.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

المحاضرة رقم: 09 إنشاء نقود الودائع والمضاعف النقدي

تستطيع البنوك التجارية من جانبها القيام بإنشاء النقود، حيث تسمى النقود التي يتم إنشاؤها في هذا الإطار بنقود الودائع. ليس لهذه النقود أي وجود مادي أو ملموس على عكس النقود المركزية. بل هي نقود مرئية تتجسد في كتابات محاسبية في السجلات التجارية للبنوك التي أنشأتها.

1- مفهوم عملية إنشاء "خلق" النقود

يقصد بعملية إنشاء النقود "خلق" أو اشتقاق أو توليد "نقود الودائع"، توليد ودائع جديدة من الودائع الأولية، و تعتمد هذه العملية على إجراءات متسلسلة ضمن دورة محددة يطلق عليها دورة خلق نقود الودائع.

نقود الودائع: هي عبارة عن الأموال التي يودعها أصحابها في البنوك، وتكون هذه الأموال قابلة للسحب من قبل المودع في أي وقت شاء، وذلك بواسطة أمر سحب من المودع إلى البنك عن طريق "الشيكات" التي تلزم الطرف المدين بدفع المبلغ المذكور.

اكتشفت البنوك بالتجربة العملية إن المودعون لديها لا يسحبون ما أودعوا من النقود في نفس الوقت كما أنهم لا يسحبون كل المبالغ المدخرة، بالتالي فإن البنوك غير مضطرة للاحتفاظ بجميع الأموال لديها، حيث يكفيها الاحتفاظ بنسبة من مجموع ما أودع لديها كاحتياطي، وما زاد عن ذلك تقرضه وتتفع بفوائده، وهكذا بدأ إنشاء النقود من قبل المصارف، في البداية كانت تحدد مقدار ما تحتفظ به البنوك التجارية يتم بالتقدير من قبل البنوك نفسها ثم جاءت الحكومات فصارت تحده كنسبة الاحتياطي القانوني الإجمالي.

وهكذا أصبحت قدرة البنوك على توليد النقود المصرفية أو بتعبير آخر خلق النقود ليست قدرة مطلقة بل يتم تحديدها بواسطة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية من خلال رقابتها على الائتمان المصرفي وتوجيهه كما ونوعاً الوجهة المطلوبة والمناسبة.

إن عملية توليد النقود تتيح للبنوك القدرة على اشتقاق نقود الودائع وزيادة العرض النقدي عن طريق توليد النقود "إنشاء النقود" أي منح الائتمان بأكبر مما هو متاح لها من موارد إلا أنه من المهم التأكيد على أن هناك عدد من محددات خلق النقود تضبط قدرة البنك على إيجاد الودائع المشتقة.

2- محددات إنشاء النقود في البنوك التجارية:

هناك عدة محددات تضبط عملية خلق النقود أو إنشاء النقود وهي:

1. نسبة الاحتياط النقدي القانوني: يقصد به نسبة الودائع التي يلتزم المصرف بالاحتفاظ بها كنقد سائل، لتلبية طلبات سحب المودعين، ولا يسمح له باستخدامها في منح القروض. وعليه فهذه النسبة تقلل قدرة البنك على خلق النقود عن طريق القروض.

2. حجم القروض الممنوحة: كلما زاد حجم الأموال المقرضة من قبل البنك قل المال المتاح للإقراض مجدداً لديه، وهذا يقلل خلق النقود في البنوك التجارية.

3. نسبة التسرب النقدي: أي نسبة الأموال التي لا يتم إعادة إيداعها إلى نسبة ما يتم إعادة إيداعه من الائتمان الممنوح.

فالقروض التي يتم منحها قد لا يتم إيداعها بالكامل في بنك آخر أو في نفس البنك فمن الممكن أن يتسرب جزء من هذه القروض إلى التداول بين الناس ولا يتم إعادة إيداعها ثانية، كلما انخفضت نسبة الجزء المتسرب إلى التداول من هذه القروض زادت القدرة على خلق النقود من قبل المصارف والعكس صحيح.

من خلال عملية خلق النقود في البنوك التجارية تصبح الودائع المشتقة التي ولّتها البنوك أكبر بكثير من قيمة الودائع الأصلية لدى البنك، وهذا يعني أن البنوك لها قدرة على التوسع في الائتمان أي الإقراض بأكبر مما يتوفر لديها من الموارد، وبما أن توليد النقود يعني زيادة العرض النقدي أي أنه يساهم في إحداث التضخم، لأن كل ودیعة مشتقة "يتم توليدها" تمثل إضافة صافية إلى العرض الكلي للنقود في المجتمع يتشابه في الأثر تماماً مع الإصدار النقدي الجديد من البنك المركزي.

ويشار إلى أن إنشاء النقود حتى يتم بنجاح لابد أن يتم إعادة إيداع النقود مرة أخرى في المصرف أو على الأقل جزء منها في ذات البنك أو بنك آخر.

3- كيفية إنشاء النقود في البنوك التجارية

كيفية إنشاء النقود في البنوك التجارية وطبيعة نشاط البنوك التجارية تقوم على أساس المتاجرة في النقود ويكون الغرض الأساسي من ذلك تحقيق أقصى ربح ممكن عن طريق استثمار موارد المصارف في المجالات التي تحقق له عوائد مناسبة وأهم هذه المجالات القروض التي يمنحها المصرف لعملائه والتي يقوم من خلالها بوظيفة خلق النقود.

هناك عناصر ترتبط بآليات إنشاء النقود، إذا توافرت لدى البنوك التقليدية تتحقق أقصى قدرة على إيجاد الودائع المشتقة ومن ثم زيادة العرض النقدي بمقدار الودائع المشتقة الجديدة، فمن المعلوم أن الحد الأقصى لقدرة البنوك على توليد النقود ترتبط بما يسمى "مضاعف الائتمان أو الإقراض، أو المضاعف النقدي" وهو مؤشر يظهر حجم الودائع الممكن توليدها من الودائع المتحققة، ويمكن تعريفه بأنه عبارة عن آلية تسمح للبنوك في إطار نظام الإحتياطي الجزئي بتوسيع طاقتها على منح القرض يفوق بكثير ما تحوزه من نقود قانونية (في شكل ودائع) ويتم احتسابها من خلال القانون التالي:

• **حجم الودائع المشتقة = حجم الودائع الحقيقية * المضاعف النقدي.**

• **المضاعف النقدي = 1 / نسبة الإحتياطي القانوني**

ولذلك يمكن إعادة كتابة المعادلة الأولى :

• **(حجم الودائع المشتقة = حجم الودائع الحقيقية * 1 / نسبة الإحتياطي القانوني).**

❖ **آلية إنشاء النقود :** تؤثر النقود الممنوحة للأفراد من قبل البنك التجاري على كمية النقود

المعروضة في المجتمع على النحو التالي : مثال

إذا قام شخص بإيداع مبلغ 1000 دينار مثلا في أحد البنوك التجارية فإن ميزانية هذا البنك تصبح على النحو التالي :

أصول	خصوم
1000 نقدية	1000 ودائع

فإذا كانت نسبة الاحتياطي القانوني هي 20% فإن البنك سيقوم باستثمار هذه النقود في شكل قروض وبالتالي تصبح ميزانية البنك على النحو التالي :

أصول	خصوم
200 نقدية	1000 ودائع
800 قروض	

وهنا سوف يقوم الشخص المقترض بإيداع مبلغ القرض إما في نفس البنك أو في بنك آخر حيث يقوم البنك بدوره مرة أخرى بالاحتفاظ بنسبة الاحتياطي وإقراض الجزء الآخر من الوديعة الجديدة وهكذا

يتم تداول القروض من بنك لآخر بحيث إذا تتبعنا جملة القروض نجدها أصبحت تساوي 4000 بينما احتفظت البنوك بمبلغ 1000 دينار فقط وهي قيمة الوديعة الأولى والسبب يعود للمضاعف النقدي.

وبوضح الجدول التالي تداول القروض في البنك حيث:

البنك	اجمالي الودائع	اجمالي القروض	قيمة الاحتياطي القانوني	نسبة الاحتياطي القانوني
1	1000	800	200	20%
2	800	640	160	20%
3	640	512	128	20%
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
.	.	.	.	.
المجموع	5000	4000	1000	

حيث أن :

قيمة اجمالي الودائع(الودائع المشتقة) =الوديعة الاولى(الوديعة الحقيقية) *المضاعف

$$\text{النقدي} = 5 * 1000 = 5000$$

$$\text{قيمة اجمالي القروض} = \text{اجمالي الودائع} - \text{الوديعة الاولى} = 5000 - 1000 = 4000$$

$$\text{اجمالي قيمة الاحتياطي (النقدية)} = \text{الوديعة الاولى} = 1000$$

ونلاحظ في بعض الاحيان أن هناك نسبة من القروض تسحب ولا يتم ايداعها لأنها تستخدم في الانفاق الاستهلاكي وتسمى هذه النسبة (نسبة التسرب) وبالتالي ومن المثال إذا افترضنا وجود نسبة تسرب قيمتها 5% فإن :

$$\text{اجمالي الودائع} = 1000 * 4 = 4000$$

$$\text{اجمالي القروض} = 4000 - 1000 = 3000$$

أما اجمالي النقود = اجمالي الودائع + الوديعة الاولى

$$= 1000 + 4000 = 5000$$